الأنباء
الثلاثاء 2 ديسمبر 2014

سلام في بروكسل ولاحقا في باريس

جدول أعمال الحوار بين «المستقبل» و«حزب الله» على الطريق والأحدب يُحذّر الحريري من «تجربة المالكي»

بيروت ـ عمر حبنجر

توجه الى بروكسل امس رئيس الحكومة تمام سلام على رأس وفد ضم وزير الاقتصاد والتنمية الادارية آلان حكيم ونبيل دو فريج على ان ينضم اليهم في بلجيكا وزير الخارجية جبران باسيل.

ووصف سلام الزيارة بأنها لتمتين العلاقات وتوطيدها مع الاتحاد الاوروبي الذي له باع طويل في دعم لبنان، مشيرا على سبيل المثال الى الاتفاق الذي وقع بين لبنان والاتحاد في بيروت قبل اسابيع بقيمة 159 مليون يورو.

الزيارة تتناول 3 مواضيع اساسية: ملف النازحين السوريين ووضع خطة لتوزيع اعبائهم واعدادهم بحيث تشكل الزيارة تكملة لمؤتمر باريس، والطلب من الاتحاد الاوروبي تقديم الدعم للبنان من خلال المؤسسة العسكرية في حربها على الارهاب، واخيرا بذل الاوروبيين الجهود مع الدول الفاعلة لمساعدة لبنان على فصل ملفه الداخلي بكل استحقاقاته عن ازمات المنطقة المعقدة، النقاط ذاتها سيعيد سلام التأكيد عليها عند لقائه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند في 10 الجاري.

في هذا الوقت، يتابع اللبنانيون التحضيرات للحوار المنشود بين تيار المستقبل وحزب الله.

رئيس مجلس النواب نبيه بري اوضح امام زواره ان وتيرة الاتصالات ستنشط هذا الاسبوع مع عودة نادر الحريري وآخرين من لقاءات مع الرئيس سعد الحريري وذلك من اجل بلورة جدول اعمال الحوار بين الحزب وتيار المستقبل، واشاد بالمواقف التي عبر عنها الحريري ازاء هذا الحوار ومجمل الاوضاع ما يساعد الحوار على النجاح في المهمة التي سيضطلع بها.

وحول قول الحريري ان مشروعه لقانون الانتخاب هو ذاك الذي اتفق عليه مع حزب القوات اللبنانية والحزب التقدمي الاشتراكي (68 ـ 60) وما اذا كان سيؤثر على عمل اللجنة الفرعية التي تدرس القانون المختلط 64 ـ 64، اجاب بري: ان هذا مشروعهم، لقد كنا سابقا في مرحلة صفر نسبية والآن قبلت النسبية، وان اللجنة ستواصل مهمتها ضمن المهلة المحددة لها.

واشار بري الى صحيفة «الجمهورية» الى ان رئيس جبهة النضال الوطني النائب وليد جنبلاط كان أبلغ اليه تأييده قانون الـ 64 ـ 64.

على اي حال، قطار الحوار بانتظار عودة نادر الحريري الى بيروت حاملا مقترحات الرئيس سعد الحريري حول جدول اعمال الحوار.

النائب احمد فتفت، عضو كتلة المستقبل، شدد على اهمية الحوار بين المستقبل وحزب الله لجهة ابعاد نيران الصراع الاقليمي عن لبنان.

الرئيس سليم الحص مستقبلا رئيس الحكومة العراقية السابق نوري المالكي في بيروت امس (محمود الطويل)

اللواء إبراهيم غاب عن اجتماع «خلية الأزمة» اعتكافاً وسلام يؤكد على أنه المفوض بمفاوضة الخاطفين

بدوره، دعا النائب حسن فضل الله عضو كتلة الوفاء للمقاومة الى اغتنام الفرصة التي تلوح في الافق والسير في تنفيس الاحتقان.

اما الوزير غازي زعيتر عضو كتلة التحرير والتنمية، فرأى ان اي حوار بإمكانه ان يؤدي الى انتخاب الرئيس وتفعيل المؤسسات مرحب به.

ومن طرابلس، صدر موقف محذر من الحوار المطروح والذي اعتبره صاحبه النائب السابق مصباح الاحدب نوعا من الاذعان.

الاحدب توجه الى الرئيس الحريري بالقول: لا تنقل تجربة المالكي الى لبنان، والا لن يبقى حينها بلد تحاور من اجله.

الى ذلك، يتقرر هذا الاسبوع مصير الوساطة القطرية في ضوء معلومات شبه مؤكدة ان الموفد القطري احمد الخطيب لم يعد متحمسا لاستكمال مهمته بعدما اصطدمت بعراقيل كثيرة.

مثل هذا الانطباع بدأت خطوطه ترتسم منذ صدور قرار حكومي قطري بإغلاق مكاتب وكالة الانباء القطرية في بيروت دون سبب موجب معلن.

وجديد هذا الملف المفاوضات المباشرة من قبل الحكومة واستعداد النائب وليد جنبلاط للذهاب شخصيا الى عرسال لمفاوضة الخاطفين.

جنبلاط دعا الى وقف حرب الاعصاب ضد اهالي العسكريين المخطوفين، واضاف عبر تويتر «اميركا فاوضت طالبان من اجل اسير مقابل اسرى في غوانتانامو».

في هذا السياق، طرحت تساؤلات حول غياب المدير العام للامن العام اللواء عباس ابراهيم عن اجتماع «خلية الازمة» المكلفة بمتابعة قضية المخطوفين، وتساءلت صحيفة «السفير» عما اذا كان غيابه يخفي اعتكافا ضمنيا، احتجاجا على وصفه بالادارة الخاطئة للمفاوضات، لكن الرئيس سلام سرعان ما حسم الامر،مؤكدا ان اللواء ابراهيم هو المكلف بملف التفاوض مع خاطفي العسكريين في مقابل الاستعانة بالقطريين.

وزير العمل سجعان قزي قال ردا على سؤال حول اقتراحه تكليف حزب الله بالمفاوضة من اجل اطلاق العسكريين المخطوفين لدى داعش والنصرة، على غرار ما فعل بالنسبة لتحرير احد عناصره لدى جبهة النصرة، ان الخاطفين ربطوا في بعض المراحل الافراج عن العسكريين بانسحاب حزب الله من سورية، وبالتالي فان وجود الحزب في سورية كان سببا في عملية الخاطفين، فإذا بهم يطلقون اسير حزب الله المسبب للخطف ولا يطلقون العسكريين الذين لا ناقة لهم في الحرب السورية ولا جمل.

واضاف: حزب الله حزب لبناني موجود في مجلس النواب وفي مجلس الوزراء ويهمه تماما الافراج عن كل لبناني، وقد سألني احد وزراء الحزب عن اقتراحي هذا فقلت له انه كما سمعت.

وفي مقابلة مع تلفزيون «الجديد»، نفى الوزير قزي وجود قرار حكومي بالتفاوض المباشر مع الخاطفين، ولم تكلف الحكومة احدا خطيا التفاوض باسمها، ولا اطلاق سراح لأي محكوم خارج الاحكام العادية، ولا مفاوضات بالتقسيط، اي أعطونا واحدا وخذوا مقابله، انما عندنا 27 مخطوفا نتفاوض على اطلاقهم وعندها نتحدث عن حدود المقايضة.ولاحظ ان بعض المسؤولين الدروز يفاوضون عن المخطوفين الدروز وبعض المسؤولين المسيحيين يفاوضون عن المخطوفين المسيحيين، وهكذا بالنسبة للسنة والشيعة، وهذا امر غير جائز، هناك حكومة في البلد ورئيس حكومة وهناك خلية ازمة، وضابطان كبيران اللواء عباس ابراهيم واللواء محمد خير ولنا كامل الثقة بهما ويجب وقف هذه العشوائية.

وقال: قرار الافراج عن المخطوفين ليس بيد الحكومة، الرئيس سلام لم يترك بابا الا وقرعه، اتصل بملك الاردن، برئيس جمهورية تركيا، بأمير قطر، بملوك ورؤساء عرب ودوليين، لم يلق تجاوبا الا من الدولة القطرية، لكن لاحظنا ان الدولة القطرية تريد الدخول في الموضوع من خلال وسيط سوري بدل تكليف ادارتها الامنية الفاعلة، في حين اننا نتعامل مع خاطفين لا دين لهم ولا حرمة، وقرارهم الاحتفاظ بالمخطوفين لديهم للتدفئة من الشتاء، ولن يتخلوا عنهم، ومن هنا دعوتي للاهالي ان يثقوا بالحكومة وألا يأبهوا لتهديدات النصرة وداعش، اننا نظهر ضعفاء امام الخاطفين، وقرار الحكومة لا يتخذ من ساحة رياض الصلح ولا من ضهر البيدر او من القلمون، بل يتخذ في مجلس الوزراء.

الشيخ مصطفى الحجيري المعروف بأبوطاقية نفى ان يكون تكلف رسميا من الحكومة ليكون وسيطا في موضوع العسكريين المخطوفين او ان يكون حصل لقاء او اتصال بين اي من العسكريين واهاليهم، واشار الى ان الرئيس تمام سلام اكد ان المفاوض الاساسي هو اللواء عباس ابراهيم والوسيط القطري.

واوضح الحجيري ان دوره برز بعد تهديد جبهة النصرة بقتل الجندي علي البزال فحصل تنسيق مع الوزير ابوفاعور لاعطاء المفاوضات فرصة جديدة.

ونفى الحجيري ايضا تعهد الخاطفين بعدم قتل العسكريين المخطوفين، داعيا اعضاء «خلية الازمة» الرسمية الى الاعلان بشجاعة عمن يعرقل المفاوضات.

مهمة بريطانية سرية في لبنان لمنع سقوط «رأس بعلبك» بأيدي «داعش»

عواصم ـ وكالات: كشفت صحيفة «ديلي تلغراف» البريطانية الصادرة امس النقاب عن نجاح قوة بريطانية سرية، بالتعاون مع الجيش اللبناني، في انقاذ بلدة مسيحية من زحف قوات تنظيم «داعش» الارهابي بفضل بناء شبكة من ابراج المراقبة.

وأفادت الصحيفة في تقرير لها بثته على موقعها الالكتروني ـ بأن الفرقة البريطانية أنشأت على عجل 12 برجا للمراقبة على طول حدود بلدة رأس بعلبك شمالي لبنان لمنع سقوطها في أيدي مسلحي التنظيم، وبالتالي ارتكاب «مجازر» بحق سكانها.

وأوضحت الصحيفة أن نقاط المراقبة سمحت للجيش اللبناني بوقف زحف مسلحي «داعش» غربا الى البحر المتوسط، في نفس الوقت الذي كان فيه التنظيم يغزو العراق شرقا. وقد تمكنت ابراج المراقبة من قطع تقدم داعش نحو بلدة رأس بعلبك، المسيحية في شمال لبنان.

ولفتت الصحيفة إلى أن رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون كان مهتما بشدة بإنقاذ بلدة رأس بعلبك، وهي قصة تروى للمرة الأولى بعد أن تمكنت التلغراف من الوصول اليها بصورة حصرية.

ونقلت الصحيفة عن السفير البريطاني في لبنان توم فليتشر قوله: «إن أبراج المراقبة منعت وقوع مجزرة في رأس بعلبك، وهو أمر كان من شأنه أن يؤدي إلى زعزعة كارثية للاستقرار، في بلد يعيش فيه دروز وسنة وشيعة ومليونا مسيحي».

وأضاف الديبلوماسي البريطاني أنه «في بلد لديه مثل هذه الأوضاع الهشة القائمة، فإن تلك المذبحة كان ستترتب عليها عواقب وخيمة».

وأشارت الصحيفة إلى أنه تم تشييد هذه الأبراج في 17 يوما خلال شهر يوليو الماضي، حيث انتهى العمل فيها بأقل من أسبوعين، وذلك قبل هجوم واسع النطاق شنه آلاف المقاتلين التابعين لتنظيمي «داعش» و«جبهة النصرة» المرتبطة بتنظيم القاعدة واستهدف مناطق قريبة من الحدود اللبنانية ـ السورية.

عنصر من الجيش اللبناني يراقب الحدود مع سورية

الخلافات تتفاقم داخل هيئة العلماء المسلمين وجديدة يتجه لإنشاء إطار مستقل

بيروت ـ محمد حرفوش

تستمر الخلافات الدائرة ضمن هيئة العلماء المسلمين منذ استقالة رئيسها السابق الشيخ مالك جديدة، في وقت لم تفلح الاتصالات والمشاورات التي جرت على اكثر من صعيد لاستيعاب تلك الخلافات التي تتجه لأن تأخذ منحى انشقاقيا من خلال ما تردد عن ان الشيخ جديدة يعكف على التواصل مع العديد من العلماء والمشايخ وشخصيات سنية لاستمزاج امكانية انشاء هيئة علماء ثانية تعمل وفق «الاعتدال والوسطية» لمواجهة الفتن والتطرف.

واشارت المعلومات الى ان جديدة مصر على هذا التوجه، وهو ليس في وارد العودة الى ممارسة اي نشاط في الهيئة التي يرأسها الشيخ سالم الرافعي لاعتبارات عديدة.

في غضون ذلك، برز تطور لافت على صعيد علاقة هيئة العلماء بدار الفتوى، اذ اكدت بعد اجتماعها ان العلاقة مع المفتي عبداللطيف دريان ودار الفتوى هي علاقة قائمة على التناصح والتكامل من خلال التواصل والرؤية الاصلاحية التي وضعتها الهيئة، ودعت من ناحية ثانية الى معالجة جادة وسريعة لملف العسكريين المحتجزين ولو من خلال بعض التنازلات والتضحيات من خلال الدولة حفاظا على ارواحهم وعلى السلم الاهلي في لبنان.

أخبار وأسرار لبنانية

● **الحوار:** فيما حدد تيار المستقبل ممثليه الى الحوار مع حزب الله وهما نادر الحريري وجمال الجراح، فإن الحزب حدد (بحسب تقارير صحافية) اسم حسين خليل ولم يحسم الاسم الثاني الذي يتأرجح بين محمد فنيش وحسن فضل الله وعلي فياض. الجلسة الأولى للحوار ستنعقد في ضيافة ورعاية الرئيس نبيه بري في عين التينة قبل منتصف الشهر الجاري. أما جدول الأعمال فيحمل عناوين تشمل رئاسة الجمهورية والحكومة وقانون الانتخابات.

● **انتخاب الرئيس:** توقفت مصادر سياسية في مقابلة الحريري التلفزيونية عند إشارته الى أن «هناك ملف انتخاب رئيس للجمهورية للتفاوض الى جانب تخفيف الاحتقان وهناك حكومة جديدة بعد انتخابه وأهم شيء انتخاب الرئيس والحكومة والانتخابات»، ما يعني أن البحث سيبدأ مع الحزب من نقطة انتخاب الرئيس الى كل متكامل بحيث لا تقتصر الأمور على حلحلة عقدة فتعود تتعقد في مكان آخر فضلا عن أن الصفقة المتكاملة تسهل الاتفاق من حيث تأمين الضمانات للجميع حول مواقعهم على الأقل، فانتخابات رئاسة الجمهورية لا يمكن أن تأتي وحدها من دون الاتفاق على الحكومة وقانون الانتخاب العتيد أيضا.

● **حسابات أخرى:** يقول سياسي شيعي بارز (بحسب تقارير صحافية) إن مواقف الرئيس أمين الجميل الأخيرة مرحب بها وتنم عن واقعية وتمايز عن قوى 14 آذار، ولكن هذه المواقف لا تكفي لتصنيفه رئيسا توافقيا، ورئاسة الجمهورية لها حسابات أخرى.

● **عون يوضح:** ينفي العماد ميشال عون أن يكون قدم أي تعهد للرئيس نبيه بري بالمشاركة في جلسة التمديد لمجلس النواب، ويروي عون أن بري سأله في ختام لقائهما في عين التينة عن موقفه من التمديد فأجابه بأنه لا يمشي بالتمديد، فلم يعر بري هذا الموقف اهتماما وانتقل مباشرة الى موضوع الطعن وسأله عما إذا كان سيطعن في قانون التمديد، وكان جواب عون أنه لم يتخذ قراره بعد وسيبحث الموضوع مع التكتل، وعندها تمنى عليه بري ألا يطعن أمام المجلس الدستوري حتى لا يحرجه مرة ثانية لأنه هذه المرة لن يتدخل للتأثير على بعض أعضاء المجلس ولتعطيل النصاب كما حدث في المرة السابقة وبالتنسيق مع جنبلاط.

● **جولة عربية للمفتي:** يعتزم المفتي عبد اللطيف دريان القيام بجولة عربية تقوده الى السعودية ومصر، وذلك بعد تسوية الإشكالات المتبقية بشأن وضع دار الفتوى والناجمة عن عدم تنفيذ كامل الاتفاق الذي تم التوصل إليه برعاية السفارة المصرية، إذ كان من المفترض بعد استقالة المفتي السابق محمد رشيد قباني والمجلس الذي كان يرأسه استقالة المجلس الشرعي الذي كان يناهضه وهذا ما لم يحصل.

سليم سلهب لـ «الأنباء»: التمديد أصبح أمراً واقعاً

بيروت ـ زينة طبّارة

رأى عضو تكتل التغيير والإصلاح النائب د.سليم سلهب انه ايا تكن التعليلات التي قدمها المجلس الدستوري لرد الطعن بقانون التمديد، يجب احترامها حتى وإن كانت غير مقنعة من الناحية الدستورية، معتبرا بالتالي ان ما كُتب قد كُتب وأصبح التمديد أمرا واقعا ولم يعد بوسع احد سوى الاعتراف بقرار الدستوري والالتزام به حفاظا على ما تبقى من مؤسسات الدولة، مستدركا بالقول ان التكتل سيناقش اليوم خلال اجتماعه الاسبوعي ابعاد رد الطعن اسبابا وحيثيات ونتائج، اضافة الى كيفية قراءته السياسية له وسبل تعاطيه مع المجلس النيابي الممدة ولايته.

من جهة ثانية لفت سلهب في تصريح لـ «الأنباء» الى ان التكتل لا يعول اساسا على اللجنة النيابية المكلفة بصياغة قانون انتخاب عادل، وذلك لاعتباره ان اللجنة مجرد مضيعة للوقت ولن تصل الى نتيجة مرجوة، وهي كناية عن عملية الهاء للبنانيين لصرف انظارهم عن التمديد وإشغالهم بحكاية ابريق الزيت التي لا تنتهي فصولا، معتبرا بالتالي ان مرحلة ما بعد رد الطعن، ستكون مرحلة مراوحة وترقب وستاتيكو سياسي لتخفيف الاضرار امنيا، خصوصا ان الوضع الاقليمي لا يسمح بحصول اي تفجير سياسي وامني في لبنان لا قدرة لأحد على تحمل نتائجه.

سليم سلهب

تكتل التغيير والإصلاح لا يعول على اللجنة النيابية المكلفة بصياغة قانون انتخاب عادل

على صعيد مختلف وعن قراءته للحوار المرتقب بين حزب الله وتيار المستقبل، اكد النائب سلهب انه لابد لهذا الحوار من ان ينتج بعض الإيجابيات، وفي مقدمها تخفيف الاحتقان على الساحتين السياسية والإعلامية بما يكرس الستاتيكو السياسي المشار إليه اعلاه، متمنيا ان يصل الطرفان الى حد ادنى من التفاهم بينهما، علّ وعسى ان تتوسع رقعة المشاركة في الحوار لتشمل باقي الفرقاء، خصوصا ان أزمة الرئاسة لا يستطيع حلها مجرد حوار بين تكتلين نيابيين اساسيين دون التوقف عند رأي المكون المسيحي كصاحب كلمة الفصل في هذا الشأن لابد للمكونات الأخرى من العودة إليها.

وأكد سلهب انه لا احد ايا يكن حجمه ووزنه السياسي يستطيع ان يفرض رئيسا للجمهورية على المسيحيين، او اقله ان يتفاوض على رئاسة الجمهورية دون ان تكون انطلاقته من رأي الفريق المسيحي وتحديدا تكتل التغيير والإصلاح منه كونه الكتلة المسيحية الأولى والأكثر تمثيلا للمسيحيين، لافتا الى ان كلا من حزب الله وتيار المستقبل لا مصلحة له في استبعاد الرأي المسيحي وفرض رئيس من خارجه، خصوصا ان الجميع استخلص العبر من التجارب السابقة وفي مقدمتها التحالف الرباعي بأن المسيحيين ليسوا اتباعا ولا تملى عليهم سياسة الآخرين بل هم اصحاب قرار اساسي في التركيبة اللبنانية.

وردا على سؤال اكد سلهب ان المملكة السعودية وإيران سهلتا حوار حزب الله وتيار المستقبل، الا ان هذه العناية من الأخيرتين لا تعني انه حوار سعودي ـ ايراني بوجوه لبنانية، بل هو حوار لبناني ـ لبناني وبعناوين صرف لبنانية، معربا في المقابل عن اعتقاده بأنه من الخطأ التعويل على هذا الحوار لجهة تذليل الخلافات السياسية بين الفرقاء اللبنانيين، اذ جل ما يمكن ان يخرج به هو تنفيس الاحتقان ليس إلا، بمعنى آخر يعتبر سلهب ان الحوار بين حزب الله والمستقبل عملية تقطيع مرحلة في إطار ترقب ما ستؤول إليه التطورات في المنطقة.وعليه أعرب سلهب عن اسفه لعدم وجود حوار جدي بين المكونات اللبنانية حول رئاسة الجمهورية، لا بل هناك اصرار على منع اي من المرشحين الأربعة (عون، جعجع، فرنجية، والجميل) من الوصول الى موقع الرئاسة، بدليل ان مبادرة العماد عون لم تلق آذان صاغية، لا بل اتهمها الآخرون بالإلغائية والمنافية للأصول الديموقراطية، وذلك تمهيدا لفرض تسوية رئاسية قوامها فرض رئيس لا يملك حيثية شعبية مسيحية وهذا ما لن يحصل، مستدركا ردا على سؤال بأن التفاهم المطلوب بين المسيحيين حول الرئاسة تجسد بموافقة د.جعجع على مبادرة العماد عون، الا ان الآخرين سارعوا الى وضع العصي في الدواليب لمنع احدهما من ترؤس الجمهورية، معتبرا بالتالي ان هذه الذهنية التي يتعاطى بها البعض مع الاستحقاق الرئاسي تؤكد ان لا رئيس للبنان على المدى المنظور.

قانون الانتخابات.. ليس الآن وقته

بيروت: أين يجري الحوار الفعلي حول قانون الانتخابات: بين أعضاء لجنة التواصل النيابية، أم في حوار المستقبل ـ حزب الله الذي ينطلق قريباً..؟ مع العلم أن «الحوارين» يرعاهما الرئيس نبيه بري.

الاعتقاد السائد أن قانون الانتخابات لم يحن أوان البت فيه والأولوية ليست له.. وأن إثارته الآن ليست أكثر من «قنبلة دخانية» للتغطية على التمديد وتحويل الأنظار والاهتمامات في اتجاه آخر.

ردا على سؤال حول قول الرئيس سعد الحريري إن مشروعه لقانون الانتخاب هو ذاك الذي اتفق عليه مع «القوات اللبنانية» والحزب التقدمي الاشتراكي (68 ـ 60) وما إذا كان سيؤثر على عمل اللجنة الفرعية التي تدرس القانون المختلط (64 ـ 64) أجاب بري: «إن هذا مشروعهم، لقد كنا سابقا في مرحلة صفر نسبية والآن قبلت النسبية، وإن اللجنة ستواصل مهمتها ضمن المهلة المحددة لها». وأشار الى أن جنبلاط كان أبلغ اليه تأييده قانون الـ (64 ـ 64). وعلم أن اللقاء الذي حصل أخيرا بين الرئيس بري وممثل القوات في اللجنة النائب جورج عدوان بحث في التوصل الى مثل هذه الصيغة.

وكان بري التقى أمس الاول عضو لجنة قانون الانتخاب النائب مروان حمادة العائد من باريس، والذي سيلتحق بعمله في اللجنة التي تعاود اجتماعاتها غدا الأربعاء في حضور كامل أعضائها، علما أن النائب سامي الجميل كان هدد في الاجتماعات السابقة للجنة بالانسحاب منها وتعليق عضويته فيها إذا كان الهدف منها إقصاء حزب الكتائب ومنعه من أن يبدي رأيه في المشاريع المطروحة لجهة عرضه للبدائل من وجهة نظر الحزب التي ستضع الجميع أمام خيار من اثنين: إما الأخذ بالدائرة الفردية في أي قانون جديد، أو العودة الى المشروع الأرثوذكسي الذي يتيح لكل طائفة أن تنتخب ممثليها في المجلس. وفي هذا المجال ثمة ما يشبه التوافق بين الكتائب والتيار الوطني الحر حول تأييد «الأرثوذكسي» مقابل توافق بين القوات والمستقبل والاشتراكي حول تأييد اعتماد النظامين النسبي والأكثري شرط أن تكون الأرجحية للأخير. اللجنة النيابية ستضطر إلى التسليم عاجلا أو آجلا بأن الظروف السياسية مازالت غير ناضجة للوصول إلى توافق حول قانون انتخاب جديد، إلا أنها ستتريث في حرق المراحل المؤدية، على الأقل في المدى المنظور، إلى تعليق اجتماعاتها، لأنها لا تريد أن تلحق صدمة سلبية بالرأي العام اللبناني الرافض بأكثريته التمديد للبرلمان، والذي سيجد في تأجيل الاجتماعات مادة سياسية دسمة للهجوم على النواب بذريعة أنه لا شيء يحضهم على الإسراع في وضع قانون جديد بعد التمديد المديد لهم.